2030

"الاعتماد على الذات والاستقلالية"

- إن الإطار التشريعي للمملكة العربية السعودية هو النظام الأساسي للحكم والذي يكفل في المادة السادسة والعشرون حماية حقوق الإنسان إضافة إلى المادة السابعة والعشرون التي تكفل حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة وتدعم نظام الضمان الاجتماعي وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية. ومن روح النظام الأساسي للحكم انبثقت منظومة من الأنظمة التي تؤسس البنية التشريعية التي تكفل حق المواطن في الاعتماد على الذات والاستقلالية. فالاستقلالية المالية لكبير السن تضمنها الشريعة الإسلامية ولا تسقط ولاية كبير السن على نفسه إلا بأمر قضائي. كذلك كفلت الدولة من خلال أنظمة الحماية من الإيذاء ومكافحة التحرش حقوق كبير السن في الاستقلالية والاعتماد على الذات كما يجري حالياً العمل مع الجهات المختصة على نظام مخصص لكبار السن يغطي الجوانب التشريعية والتنظيمية التي تؤطر العمل الحكومي والأهلي في مجالات حماية وتمكين كبار السن.
- تستهدف مؤشرات أداء الجهات الحكومية وخاصة الجهات التنفيذية للحماية الاجتماعية تقديم خدمات تضمن الاستقلال لكبار السن ومنها البرامج التي تدعم الاستقلال المالي لكبار السن من خلال برامج الدعم الحكومي مثل:
  ١. الضمان الاجتماعي.
  ٢. حساب المواطن.
  ٣. التأمينات الاجتماعي.
  ٤. برامج الإسكان.

كذلك فإن مقاييس الأداء للجهات الحكومية التي تقدم خدمات موجهة لكبار السن مثل وزارة الصحة، ووزارة التعليم، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ووزارة النقل، وغيرها جميعها تتابع بشكل مؤسسي من خلال منصة متابعة أداء الأجهزة الحكومية والتي تعتمد مؤشرات الأداء التي تغطي كافة الخدمات الحكومية التي تقدمها الدولة.

وبالإشارة للقنوات المتاحة للشكاوى في حال لم يحصل كبير السن على حقوقه، فإن قنوات التواصل لتلقي الشكاوى والاقتراحات متوفرة على كل المستويات القيادية، وذلك يشمل الجهات القضائية الرسمية.